

والله بما نلتكم حال الخطية وانما اوجب ذلك لان الصلوة عنده فرض عند كل صلاة
 وعند النبي فرض في العمرة وما عداها سنة لان الامر لا يدل على التكرار ولا على الفور
 وقتها كما قالوا انه لا يصلح ان يصل اليه على وجه الاستماع بل يستمع الخطية لان
 الوقت لها اوله وسيلت ليصل مقصود الاستماع لان الاستماع فرض لقوله تعالى
 واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون فانه الخطية عندها كما في الصلاة علاقة
 اجزية والنية والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم منه فلا ينزل لاجلها الفرض
 والاستماع بعوت وهي عين بعد هذه الحالة تمام الخطية اشرف ما في قاضيان
 وفي الميزان لم يوجد خلاف في عدم وجوب التجر بالخطية حال الخطية من اصدوع الية
 الاربعة والامن سلكهم من المشيخ وانما الخلاف في حوزة سبها من وقصين
 على هذا الرخصة في الدعاء والتمسك عليها بل اولي لان عدم الرضوب في هذه المكار
 انما في خلاف الصلوة عند الطحاوي اشرف وفي العجيس اشرف
 على رطل والاحام خطيب رد المسئلة على المسئلة في نفسه ولا يجزئ ولا اذا
 عطش جراه في نفسه لان رد السلام واصف والاستماع فرض في جميع بينهما
 كما قال وعلمه اقامة هذا الواجب على وجه الاجل بالاستماع بان سببه بهذا الية
 ليس بانه قال ابو يوسف والاصوب ان الارض للصواب او الاكتم صوتا انه
 لا يجب مطلقا لانه حال بالاصوات المطلوب منه وفي الاخر يقع بالنية
 في الضاعل وفي الحائية والاسم الى القارم على اقد وقت الخطية لئلا يشغله
 عن الاضات المطلوب منه ولا يشمت العاطش ذلك قال المن فافعله لودوه
 في زمانها حال الخطية من الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والتهيئة على الضاعلة
 والتمسك كالتامة والدعاء لسلكه عند قوله انه لم يخطب له من حجة
 لان هذا الوقت وقت صرف بمعنى الاصغاء فيه والاستماع عليهم قدر كالتسليم
 والامارة والقضاة القادرين على رفع المناكر لشركتهم الرابع والستون كلام الوفا
 بعد طلوع فجر الصلوة وقتل عند المراجعة بعد بها الى طلوع الشمس فانه الكلام
 المذكور مكره منهم لان هذا الوقت وقت صرف لا يملك من هذه الاشغال بما
 يتعلق بالارنية بل الارنية الاشغال لاجل الرفة والي فسر والتمسك من
 افات التنية الكلام في الخلاه بالمدح قضاء احكامه سواء نفضها ام لا وعند
 قضاء الحاجة ولو في غير احوال فانه اى الكلام مطلق مكره اقلها ما فيه من اذى

تخطفه بواسطة المحصور في ذلك الحبل الكريه لكتابة كلامه وفي اي تية وصل امر اشان
 سلم عليهم كان في احواله يتفوق او يقول اجملة المضارعة حال او استمع في سائر
 لا ينبغي ان يسلم عليه في هذه الحالة لانها ليست بحاله فان سلم عليه وقالت فقال
 او صيغة رد السلام بقلبه بالنسبة كما يقول في المصل اذا سلم عليه اذ هو في
 الصلاة او القراءة فانه يحبه بقلبه قال ذلك لارادة الملائكة من المحصور ان يسمي
 لا يكون الامور العقبية وقال ابو يوسف لا ترد اصلا ولا بعد الخراج من فقهاء
 الحاشية لان السلام في غير معتد به فلا رد له وقال محمد بن عبد الوارث عن ابي حنيفة اذا
 مانع في نظره ما يقوله ابو يوسف في سلم عليه وهو في القراءة السادسة والستون
 الكلام عند الجماع فانه ايضا مكره للهنينة وكذا ان المراجعة الكلام هذا ذكر بكرة
 الصلوة في هذه المواضع الثلاثة لانه القوي في اشارة الادب السابون والستون
 الرعا على علم خصوصا ما لموت على الكوف فانه ان الرعا عليه به كغيره البعض من
 العلماء مطاعا استحسنه اولا ولو عند اخر ان كان كاستحسان الكوفة لان ذلك
 كرفان كان الاستصحاب فلا كرف وانما الرعا عليه امر المؤمنين بغيره ان يفر الكفر
 فان لم يكن ظاهرا او لغوه فلا يجوز وكرم لانه اذى وادى المسئلة بغير سبب شرعي
 منه جرم وان كان نظره فيجوز بقدر ظلمه لان ما عاز لغوه بقدر بقدره ولا يجوز
 التعدي عنه لانه يصير كالرعا عليه من غير سبب منه له وفي كبريت ان المظلوم يدعو
 على الظالم في كافيه ثم يسبق للظالم فضل عنده لظلمه به يوم القامة اوردته الزندقي
 في الروضة والاولى ان لا يدعو عليه امر الظالم اصلا لما في حفظ المقدار وعدم
 المجاوزة له من العسرية اليجاهل الثامن والستون الدعاء للكافر والظالم بالبقاء
 في شرعية الاسلام لا يقول لاصدا حال الله تعالى فانه تحية المسلمين وكانوا يقولون
 من قال نظام ذلك فقد رضي بان يعصى به في الارض وفي احواله لوقال في الخصال
 نقاه كجز الان سوي ان يطيل نقاهه لم يسلم او لودى اجزته لانه دعاء له بالاسلام
 او لم يسلم فنفقه اشرف وبشرط العدل والعدل في حق الظالم فانه امر الدعاء
 بانه ان لم يكن لا يجوز لانه فرض بالمعصية اذ دعاء بقا فاعلمها بل يعص في الدعاء
 بها على التوبة والصلوة من الكفر والظلم ورفع الظلم فلا مانع من العتد
 العاسر والستون الكلام عند قراءة القرآن فان استماع القرآن الاصفا وسماعه
 والاصوات الى الامساك عن الكلام عند رده واجب ولم يجز فضلا ان النفر غير

اخطفه